ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

The Administrative System in the Biography of the Prophet in the Thought of Atta Salman Al-Aqabi

Assis.Lect. Muhammed hatif muhammed

Rese. Zainab Qassem Ghantab

Wasit Education Directorate

Email:
mohammed.hatef0@gmail.com

Keywords:

Administrative systems, Islamic systems, collections.

Article info

Article history:
Received 1.NOV.2023

Published 25.NOV.2023

A B S T R A C T

Administrative systems are considered one of the most important Islamic systems that arose during long historical eras, as it is difficult for the researcher to determine the origins of some of them, as Dr. (Ata Salman Al-Aqabi) conducted several research studies that excelled in clarifying the concepts of Islamic systems. He divided the administrative systems into the ministry and offices, and then explained the origin of each. Of them, so that he had several narrations on the aspects of the ministry, then he explained the types of ministries, including the Ministry of Delegation and the Ministry of Execution, and the difference between them. As for the offices, they appeared and branched out as a result of the urgent need for them by the Arabs in the process of military and administrative organizations, as they included the offices of soldiers, letters, the seal, expenses, mail, and exploits. Abscess and silver, each of which was defined in detail and the function of the one responsible for it explained, Dr. Atta's study of Islamic systems was according to a scientific vision far from ideological and religious affiliations. He reviewed all positive and negative opinions according to a historical vision, through the main sources of Islamic systems. He also relied on Islamic and foreign sources and references in an attempt to clarify the picture and give the true appearance of the material he dealt with.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol53.Iss2.3771

النظم الادارية في السيرة النبوية في فكر عطا سلمان العقابي

م.م. محمد هاتف محمد الباحثة: زينب قاسم غنتاب
مديرية تربية محافظة واسط

المستخلص

تعد النُظم الادارية واحدة من اهم النظم الإسلامية التي نشأت خلال عصور تاريخية طويلة حيث يصعب على الباحث تحديد أُصول بعضها حيث كان للدكتور (عطا سلمان العقابي) أبحاث عدة قد أجاد في توضيح مفاهيم النظم الاسلامية ، إذ قسم النظم الادارية الى الوزارة والدواوين ثم بين أصل كل منهما ، بحيث كانت له روى عدة في مظاهر الوزارة ، ثم بين انواع الوزارات فمنها وزارة التفويض ووزارة التنفيذ وبين الفرق بينهما، أما الدواوين فقد ظهرت وتفرعت نتيجة الحاجة الماسة لها من قبل العرب في عملّية التنظيمات العسكريةّ والإداريةّ اذ ضمت ديوان الجند والرسائل والخاتم والنفقات والبريد والمستغلات والخراج والفض حيث عرف كل منها بشكل مفصل وبين وظيفة القائم عليها، فقد كانت دراسة الدكتور عطا للنظم الإسلاميةّ وفق رؤية علمية بعيدة عن الانتماءات العقائدية والدينية استعرض كلّ الآراء الايجابية والسلبية وفق رؤية تاريخية وذلك من خلال المصادر الرئيسية للنظم الإسلاميةّ، كما أنّه اعتمد على المصادر والمراجع الإسلاميةّ والأجنبية في محاولة منه لوضوح الصورة وإعطاء المظهر الحقيقي للمادة التي تناولها.

الكلمات المفتاحية: النظم الادارية ، النظم الاسلامية ، الدواوين .

المقدمة

جَعَلَ الله تعالى شريعة النبي مُحمد **(صل الله عليه وآله)** عامّة صالحة لِكلّ البشر في كلّ زمان ومكان، تُطبَق فيها مبادئه ونُظمه في شؤون المُجتمع كافّة، وقَدْ سار الخُلفاء ثُم المُسلمون على نهجه **(صل الله عليه وآله)** يستظلون بلواء الشريعة الإسلاميةّ ويتحاكمون إلى نُظمها وأقاموا حضارة زاهرة كانت قَدْ ملئت سمع الدُنيا وبصرها، فالله جلَّ عُلاه جعل الإسلام منهجاً مُتكاملاً لِلحياة الإنسانيةّ على مُستوى الفرد والأُمة وضمنه مِنْ القواعد والأحكام ما جعله صالحاّ لِحياة البشريةّ في كلّ الأزمنة والعصور مهما تطورت الحياة وتغيرت الظروف. فالإسلام نظام دين ودولة في آنٍ واحد يساوي بين جميع المُسلمين في أنحاء العالم وينكر العصبيات القوميّة.

النظامُ الإسلاميّ نظامُ قائم بِذاته مُستقل بِفكرته؛ كونه مُتتبِع لروح الإسلام. وأهمية النُظم الإسلاميةّ تكمن في كونها تملك إشاعة الأمن والاستقرار وتعميم الطمأنينة في نفوس المُلتزمين بِها والمُطبقين لأحكامها ومصدر هذه النُظم وأُسس تشريعاتها وأُصولها وأحكامها مأخوذة مِنْ كتاب الله ومِنْ سُنته **(صل الله عليه وآله)** وغايتها ربط الناس بِخالقهم.

فالنُظم الإدارية لم تنشأ مرّة واحدة وإّنما نشأت خلال عصور تاريخية طويلة يصعب على الباحث أحياناً تحديد أُصول بعضها ويتعذر بحثها بِطريقة جزئية؛ وذلك لأنَّ النظام يعد سلسلة مُترابطة تكمل بعضها بعضًا لِذلك لا بُد مِنْ دراستها دراسة مُتكاملة إذا أردنا فهمها واستيعابها وتفسيرها مع الأخذ بِنظر الاعتبار حركة التأريخ.

وقَدْ كثرت في الآونة الأخيرة الدراسات لِمصادر النُظم الإسلاميةّ فظهر مؤرخون ومُفكرون مِنْ العالم الإسلاميّ في دراسات كثيرة تصب في هذا المجال ومِنْهُم أُستاذنا الكبير (عطا سلمان العقابي) الذي كانت بعض مؤلفاته وأبحاثه تصب في هذا المجال (النُظم الإسلاميةّ) فقَدْ كتب عن عدد مِنْ المؤرخين الذين تناولوا النُظم الإسلاميةّ في بحوث مُتفرقة

كما جمعهم في مؤلف كبير عنونه (دراسات في التأريخ والحضارة) كذلك كتب مجموعة بحوث فضلاً عن تأليفه كتاباً تناول فيه عدد مِنْ المؤرخين ونتاجاتهم ومدى إسهامهم في إغناء الفكر العربيّ الإسلاميّ ولم يقف عند ذلك الحد فقَدْ كانت له مؤلفات وأبحاث كثيرة تخصُّ النُظم الإسلاميةّ وما يتعلق بِها واستشهدنا بِها في هذا البحث.

المبحث الاول: السّيرة الشّخصيّة و المهنية لعطا سلمان العقابي

أَولًا:- سيرته الشخصية

اسمه عطا سلمان جاسم حسون العُقابيّ (الزبيدي، معاجم العشائر العراقية، ١٩٩٩، الصفحات ج١/ص٤٧٤-٤٧٨). ولد في مدينة الكوت في ١٩٥٣/٤/٨ (السويطي، عطا سلمان، ٢٠٢٣، صفحة ٢٥)، وهو الأصغر بين إخوانه الخمسة (ثلاثة أشقاء وشقيقتين) فيكون هو السادس متزوج وله ثلاثة أولاد وبنتاً واحدة مِنْ عائلة ميسورة الحال.

فقد كان لوالده الاثر البالغ في مسيرته وُمستقبله لا يقتصر فقط على حياته العملية. بل تجاوزها إلى الحياة العِلمية وهي تركت أثراً ودافعاً إلى الأمّام. ويتمثل ذلك باصطحابه إلى دور العبادة خاصّة مسجد الكوت الكبير (البكري، الصفحات ١٥٦-١٥٧)، في الكوت الذي كان يضم فيها مكتبة لا بأس فيها آنذاك مِنْ إذ كانت تضم كُتبًا تاريخية فضلاً عن تلك المُتخصصة في اللُّغة العربيّة والنحو والأدب والفقه ومِما يتذكره أنّه في مقتبل العمر وفي مرحلة المتوسطة وأثناء ارتياده لِهذه المكتبة التي كان يقضي فيها ساعات طويلة لِلقراءة فيها، هذا الأمر دفع بِوالده إلى شراء الكُتب التاريخية التي كان يرغب في مُطالعتها ومِنْ هذه المصادر التي احتفظ بِها الدكتور إلى الآن هو كتاب (تأريخ اليعقوبي) وهو مِنْ منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها في النجف، سنة الطبع (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م) فترك ذلك بِرغبته أكثر في قراءة التأريخ الإسلاميّ وفي اقتناء المزيد مِنْ المصادر والمراجع في هذا الاتجاه (السويطي، عطا سلمان ، ٢٠٢٣، الصفحات ٢٦-٢٧).

ثانيًا:- مسيرته المهنية

كانت بداية مسيرته المهنية تعيينه بِصفة مُدرس؛ وذلك بِتأريخ ١٩٧٨/١/٢وقد درس في الكثير من المدارس ومعاهد المعلمين وصولاً الى الجامعة (السويطي، عطا سلمان ، ٢٠٢٣، صفحة ٢٩) حتى احالته الى التقاعد أُحيل على التقاعد بِموجب الأمر الإداري الصادر مِنْ جامعة واسط / كلّية التربية لِلعلوم الإنسانيةّ والمُرقم (٨٤٢) في ٢٠٢١/٤/٧ ، فالعقابي يُعدُّ مِنْ الشخصيات الأكاديميةّ والنخبويةّ البارزة على صعيد العراق والدول الإقليمية، وقَدْ أغنى مكتبة التأريخ بِالعديد مِنْ المؤلفات وفي مجالات مُختلفة.

المبحث الثاني: النُظم الإدارية في فكر عطا سلمان العقابي

النُظم الإدارية (الوزارة – الدواوين)

الوزارة:

أصل كلّمة الوزارة

اختلف اللُّغويون والكُتاب في اشتقاق لفظ الوزارة قيل أنّه مُشتق مِنْ (الوِزْر) وهو بِمعنى الثُقل. لأن الوزير يحمل عَنْ الحكومة أعباء الدولة وإدارة شؤونها (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٣)، كما في قوله تعالى:
﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الذينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حتى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَأَمّا مَنًّا بَعْدُ وَأَمّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ ولكن لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالذينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ (محمد، اية ٤). وقوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ (الشرح، اية٢). وقيل أنّه مُشتق مِنْ (الوَزَر) وهو الملجأ والمُعتصم؛ لأنّ الخليفة أو الرئيس يلجأ إلى رأيه ومعونته عند وقوع النوائب (يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٩؛ منظور، الصفحات ج٥/ص٢٨٢-٢٨٣).

كما في قوله تعالى: ﴿كلّا لَا وَزَرَ إلى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ (القيامة، اية ١١-١٢). والرأي الثالث قيل أنّ اللفظ مُشتق مِنْ الأزر وهو الظهر وقيل أنّها مأخوذة مِنْ المؤازرة وهي المُعاونة؛ لأنّ الوزير عون الملك الذي يحمل ثُقله ويعينه برأيه ويحمل عَنْه أعباء الأمور السياسيّة (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٣) (خلدون، ١٩٠٠م، صفحة ٢٣٦). وقيل أيضاً أُشتق مِنْ الأوزار وهي الأمتعة؛ لأنّه مُتقلد بِخزائن الخليفة أو السُلطان وأمتعته (القشقلندي، صفحة ج٥/ ص٤٢١). كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾ (طه، آية ٨٧).

إنّ المُستشرقين يُعيدون أصل لفظة الوزارة إلى الفارسية القديمة أي ما بين وزير و(فشيرا) البهلوية التي تعني الأمر أو التقرير أو القاضي (امين، صفحة ج١/ ص١٦٢). ومِما لا شك فيه أنّ ما بين القضاء والوزارة فرقًا شاسعًا يؤذن لنا على عدم موافقة المُستشرقين على رأيهم مِنْ أنّ اللفظ أُشتق مِنْ الأصل الفارسي القديم (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٢٩٤) (جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة، صفحة الكورس ٢)، وكان الفُرس الساسانيين يطلقون على الوزير أسم (بزر جفر ما ندار) ومعناه بالعربيّة (كبير عمال الدولة) أو (وزير الوزراء) أو (رئيس الرؤساء) (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٢/ ص٨٠.).

إنّ لفظة وزير أصلها عربيّة بِدليل أنّها وردت في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أهلي (٢٩) هارُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه، آية ٢٩-٣١.) وفي حديث السقيفة حين قال الخليفة أبو بكر الصديق "مِنّا الأُمراء ومِنْكُم الوزراء" (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٣/ ص٢٠٢.) ومع أنّ اللفظة قُرآنيّة إلّا أنّها بفحواها السياسي مُستحدثة في الإسلام (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٢٩٥؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

المراحل التاريخية التي مر بِها نظام الوزارة

أنّ وظيفة الوزارة قديمة فقَدْ عرّفها العرب وجاء ذكرها كما ذكرنا سابقًا في القرآن الكريم إذ كان هارون وزيراً لِموسى (عليه السلام) الذي دعا ربه فقال: ﴿"وَاجْعَل لّي وَزِيراً مّنْ أهلي"﴾ (طه، آية ٢٩)، فاستجاب الله لِموسى (ﷺ) فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وزيراً﴾ (الفرقان، آية ٢٥). أي أنّ الرُسل والأنبياء مع علو شأنّهم وسمو سُلطأنّهم فأنّهم يحتاجون إلى وزراء (اليوزبكي، الوزارة ونشأتها، ١٩٧٠م، صفحة ١٩).

واسم الوزارة يدلُّ على مُطلق الإعانة. إذن عُدَّتْ الوزارة أم الخُطط السُلطانية والرُتب المملوكيّة، فالنبي مُحمد **(I)** كان يُشاور أصحابه ولكن لم يكن يلفظ الوزير لكن بانقلاب الخلافة إلى الملك وأصبحت هُناك رسوم السُلطان وألقابه فأول حدث في الدولة بدأ به شأن الباب وسده دون الجمهور خوفاً مِنْ الاغتيال كما حدث بالأمام علي (ﷺ) مِنْ قبل الخوارج ومعاوية وعمرو بن العاص فاتخذوا مَنْ يقوم لهم بِذلك وأطلقوا عليه الحاجب ويُقال أنّ عبد الملك لما ولي حاجبه قال له" قَدْ وليتك حجابة بابي إلّا عَنْ ثلاثة المؤذن لِلصلاة فأنّه داعي الله وصاحب البريد فأمر ما جاء به وصاحب الطعام لئلا يفسد" (خلدون، ١٩٠٠م، صفحة ٢٣٨).

يرى دكتور عطا في صدر الإسلام كان الخليفة لا يستبد بِالسُلطة بل كان يطلب الاستعانة مِنْ صحابة رسول الله **(صل الله عليه وآله)** في إدارة أُمور الدولة فأصبح لِهؤلاء منزلة كبيرة عند الخليفة باذ لا يُقطع أمراً دون استشارتهم فأصبحوا بِمنزلة الوزراء وأنّ لم يُطلق عليهم ذلك اللّقب (اليوزبكي، الوزارة ونشأتها، ١٩٧٠م، صفحة ٢١؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة، صفحة الكورس٢). روى الطبري بعد مقتل عُثمان بن عفان عرض أصحاب رسول الله الإمامة على علي بن أبي طالب (ﷺ) فقال: "لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خير مِنْ أنّ أكون أميراً" (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٤/ ص٤٢٧).

لما تولى بني أُميّة الخلافة احتاجوا إلى استشارة بعضٍ مِن أصحاب الرأي ليُكونوا بِمثابة وزراء لهُم يتحملون عَنْهُم أعباء شؤون الحُكم والإدارة ولكنهم لم يطلقوا تسمية أي أحد مِنْ هؤلاء وزيراً بشكلّ صريح. ولا يُستثنى مِنْ هذا إلّا زياد بن أبيه (حسن، ١٩٩٦م، صفحة ج١/ص٣٦٠).

ويرى العقابي أنّ بني أُميّة لم يتخذوا مركز الوزير بِصورة رسميّة؛ وذلك خوفاً مِنْ تضارب السُلطات، ومن ثم فقد الخليفة سُلطته وهذا ما حدث في العصر العباسي، فقَدْ أطلق الأمويون لقب كاتب بدلاً مِنْ لقب الوزير فالوزارة ظهرت وبِشكلّ رسمي في عهد العباسيين (الطقطقي، صفحة ١٥٣؛ ماجد، تأريخ الحضارة ، ١٩٩٦م، صفحة ٣٣). حين اتخذ أبو سلمة الخلال وزيراً لِلخليفة العباسي أبو العباس السفاح وكان يُسمى (وزير آل محمد) وعلى أثر ذلك تطورت الوزارة وتقررت لها قوانين في عهد بني العباس (الطقطقي، الصفحات ١٥٣-١٥٥).

ولما قامت الدولة العباسية واتسعت دواوينها عَظُمَ شأن الوزير وصارت إليه النيابة في انفاذ الحل والعقد وعنت لِمرتبته الوجوه وخضعت لها الرقاب وأُضيف إليه النظر في القلم والترسيل لحفظ اسرار السلطان فأصبح اسم الوزير جامعاً لخطتي السيف والقلم (خلدون، ١٩٠٠م، صفحة ٢٣٨؛ جاسم، مُحاضرات دراسات عُليا، جامعة واسط، قسم التأريخ، في تأريخ الحضارة الإسلامية (الوزارة، صفحة الكورس٢). وكثيراً ما وقع التصادم بين سُلطة الخليفة وسُلطة الوزير؛ وذلك لأنّ الوزير لم يُحدد صلاحياته بينما الخليفة صلاحياته كانت واضحة المعالم لا سيما في البداية كان الخليفة يُريد أنّ يُعد وزيره عوناً له ليس غير وكان الوزير يبغي السيطرة على الجهاز الإداري لِلدولة وينجز جميع الصلاحيات له ونهاية هذا التصادم يكون لصالح الخليفة باعتباره الآمر والناهي في الدولة (اليوزبكي، الوزارة ونشأتها، ١٩٧٠م، صفحة ٧٨). ومِنْ الأمثلة التاريخية على ذلك الخليفة أبو جعفر المنصور لم يكن له وزيراً مُستقراً ولم يكن له مَنْ يُسمى وزيراً بِصورة دائمة بل كان مَنْ يُسمى وزيراً أحياناً وأحياناً مَنْ يُسمى كاتباً فالوزارة في عهد المنصور لم تثبت أصولها فأغلب وزرائه كانوا مِنْ الموالي الذين برعوا في الكتابة وأبدعوا في التنظيمات الإدارية؛ لِذلك أثرهم على العرب (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٢٩٧)، ومِنْ هؤلاء أبو أيوب المورياني (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ٦٤). أبو جعفر المنصور حجّم عن وزرائه كثير مِنْ النفوذ والسُلطة؛ وذلك لأنّه استفاد مِنْ تجربة أبو العباس السفاح مع وزيره أبو سلمه الخلال فالوزراء في عهد المنصور مُعرضين لِلعزل لِمُجرد أنّ الخليفة لم يعد يحتاج لِخدماتهم فالوزير مُجرد موظف يرتكز إلى سُلطة الخليفة ورضاه (الدوري، ٢٠٠٨م، صفحة ١٩٠؛ جاسم، مُحاضرات دراسات عُليا، جامعة واسط، قسم التأريخ دكتوراه، دراسات في تأريخ الحضارة الإسلامية (الوزارة). وفي عهد محمد بن عبدالله المهدي اتسعت سُلطة الوزراء وأرفد لِلوزير الرئاسة على الدواوين والجيش (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٢٩٨).

وبين العقابي أنّ النزاع بين هارون الرشيد والبرامكة (الطقطقي، صفحة ١٩٧)، دليل واضح على التصادم بين سُلطتي الوزارة والخلافة فالوزارة أصبحت إلى درجة كبيرة مِنْ القوة في عهد الرشيد وبلغ الوزير منزلة رفيعة مِنْ النفوذ عندما سَلَّمَ الرشيد أمور دولته إلى يحيى بن خالد البرمكي إذ قال الرشيد لِلبرمكي "يا ابة قلدتك أمر الرعية وأخرجته مِنْ عُنقي إليك فاحكم بِما ترى واستعمل من شئت واعزل مَنْ رأيت فإني غير ناظر معك في شيء" (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ١١٤؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة). فتسلطوا عليه واحتجبوا الأموال عَنْه يُذكر أنّه كان يطلب القليل مِنْ المال فلا يحصل عليه (المسعودي، ٢٠٠٥م، صفحة ج٣/ ص٣٠٤).

ودام البرامكة في تعسفهم لِهارون الرشيد لِفترة مِنْ الزمن دامت سبعة عشر عأمّا (١٨٧ هـ - ٨٠٢ م) (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٨/ ص٣٠٠). وفي مطلع القرن الثالث الهجري أثناء تسلط الأتراك بدأ مركز الوزراء بِالضُعف وانتقلت السيادة الفعلية إلى الجيش لكن في مُنتصف القرن الثالث نفسه استعاد الخُلفاء العباسيين سيادتهم واسترجع الوزراء قوتهم ومظاهر الاجلال والاحترام إلى ما كانوا عليه وأخذوا يؤدون دوراً خطيراً في إدارة الحُكم رُغم تعرضهم بِصورة مُستمرة لِسخط

الخُلفاء العباسيين مِنْ أجل أبسط الأمور (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٢٩٩؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

وقَدْ أقاموا لِلوزارة داراً خاصّة في دار الخلافة لِمُمارسة أعماله ويجلس إلى جانبه خاصّته وحاشيته (الصابي، الوزراء، صفحة ٢٩١؛ متز، ٢٠٠٨م، صفحة ج١/ص١٤٨). وكان مقر الوزارة يضم عدد مِنْ الدوائر الرسمية وعلى بابه عدد مِن الحراس لِحراسة الوزير والوثائق وسجلات الدولة (اليوزبكي، الوزارة ونشأتها، ١٩٧٠م، صفحة ٤٣)، وفي زمن المأمون كان الوزير الفضل بن سهل (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٨/ص٥٦٥؛ الذهبي، ١٩٩٣م، الصفحات ج١٠/ ص٩٩ – ١٠٠). والذي أطلق الخليفة يده على أمور الدولة ولقبه بذي الرئاسين (الصابي، رسوم دار الخلافة ، صفحة ١٣٠). ويعني بِذلك رياسة الحرب ورياسة التدبير (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ١٩٨). وفي العصر البويهي بقت الوزارة ذات سمة عسكرية (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣٠٠)، ومنح لِلوزير هذه السُلطة العسكريةّ وقيادة الجيش وإرشاده نحو المواقع الحربية (فوزي، ٢٠١٠م، صفحة ١٦٨؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة). وأدخل بني بويه تعديلاً جديداً في الوزارة تمثلت باتخاذ وزيرين أحدهما بِفارس والآخر بِبغداد الامر الذي أدى إلى التصادم بينهما على السُلطة وكان أحدهما مُسلماً والآخر مسيحي (متز، ٢٠٠٨م، صفحة ج١/ص١٥٤؛ فوزي، ٢٠١٠م، الصفحات ١٦٩ – ١٧٠).

ومِنْ أهم الوزراء الذين تقلدوا منصب الوزارة في القرن الرابع الهجري منهم علي بن محمد بن الفرات (الذهبي، ١٩٩٣م، الصفحات ج١٤/ ص٤٧٤–٤٧٥)، الذي استلم منصب الوزارة بعد أخاه العباس سنة (٢٩٦هـ / ٩٠٩ م) إذ كان عمره حين أستلم الوزارة خمسة وخمسون سنة وعُرِفَ عَنه بِكثر ثروته ومد يده إلى خزانة الدولة ولم يتحرج مِنْ هذا الأمر بل بالعكس أضاف إلى أملاكه الكثير مِنْ ضياع السُلطان بِمُساعدة أخيه (الصابي، الوزراء، الصفحات ٢٨ – ٣٤؛ الطقطقي، صفحة ٦٤؛ متز، ٢٠٠٨م، الصفحات ج١/ ص١٥٦ – ١٥٩). وكان الوزير علي بن عيسى بن داوود الجراح (الذهبي، ١٩٩٣م، صفحة ج١٥/ ص٢٩٨)، صديق ابن الفرات ومُنافسه وينتمي علي بن عيسى إلى عائلة قديمة مِنْ الكتاب وعُرِفَ عَنه أنّه لم يكن نقي اليد (الصابي، الوزراء، الصفحات ٣٠٥ – ٣١٠؛ الطقطقي، الصفحات ٢٦٧ – ٢٦٨؛ متز، ٢٠٠٨م، صفحة ج١/ ص١٦٠)، وقَدْ ولي مُحمد بن عبيد الله بن يحيى بن الخاقان (الصابي، الوزراء، صفحة ٢٨٤)، الوزارة لِفترة سنتين بين وزارتي ابن الفرات وعلي بن عيسى ووالد الخاقاني كان وزيراً إذ ينتمي إلى عائلة مِنْ الأشراف ذات الصِلة بِالخلافة وإتّبع طريقته المُتمثلة بِكثرة التولية والعزل فقد كان يُعين رجالًا كُثر في المنصب الواحد؛ وذلك مِنْ أجل أخذ الرشوة مِنْ كلّ شخص مِنهم (الصابي، الوزراء، الصفحات ٢٨٤ – ٢٨٨؛ الطقطقي، الصفحات ٢٦٦–٢٦٧؛ متز، ٢٠٠٨م، صفحة ج١/ ص١٦٣) . إذن ففي أوائل القرن الرابع الهجري تقلّدَ منصب الوزارة ثلاثة وزراء تجمعهم خصلة مفردة هي الخيانة التي اختلسوا بِها خزانة الدولة (متز، ٢٠٠٨م، صفحة ج١/ ص١٦٤؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

أمّا الوزارة في الفترة السلجوقية (٤٤٧ – ٥٩٠ هـ /١١٩٤ – ١٠٥٥ م) فبعد دخول السلاجقة إلى بغداد رجع نظام الوزارة إلى سيرته الأُولى فأصبح الخليفة يُعّين وزيراً له بعد أنّ حرمه البويهيون مِنْ ذلك الحقّ، إلّا أنّ هذا لم يمنع السلاجقة مِن الهيمنة على أجهزة الدولة وتنصيب الوزير وخلعه إضافة إلى أنّ هُناك ظاهرة أُخرى برزت تمثلت بِالمُنافسة بين وزير الخليفة وبين وزير السُلطان السلجوقي إذ كانت صلاحيات وزير السلاجقة أكثر سُلطة ونفوذ مِنْ وزير الخليفة (فوزي، ٢٠١٠م، صفحة ١٧٢).

ويرى العقابي أنّ أهم مظاهر الوزارة في العصر السلجوقي في ما يأتي:

١- مضي الوزارة في هذا العصر بِقيادة الجيش والإشراف على الأُمور الحربية كما كان ذلك في العصر البويهي الأمر الذي ادى إلى تصادم بينهم وبين قادة الجيش.
٢- ظهور أهمية الوزارة مرة أُخرى في إدارة شؤون الدولة.
٣- انتشار مصادرة أموال الوزراء أو حبسهم عند عزلهم (جاسم، مُحاضرات دراسات عُليا، جامعة واسط، قسم التأريخ، في تأريخ الحضارة الإسلامية (الوزارة).

الصفات الواجب توفرها بِالوزير

ويتفق أغلب الكُتاب والمؤرخين في تحديد الصفات الواجب توفرها في الوزير فيذكرون أنّه:

١- يجب أنّ يتصف بِالعِلم والبلاغة والأدب وخير نصّ لِذلك ما رواه الماوردي عن المأمون أنّه كَتَبَ يُحدد صفات الوزير فقال: "اني ألتمس لأُموري رجلاً جامعاً لِخصال الخير ذا عفة في خلائقه قَدْ هذبته الآداب وأحكمته التجارب إذا أُتُمِن على الأسرار قام بها وأنّ قلد مهمات الامور نهض فيها يسكته الحلم وينطقه العلم ان احسن اليه شكر وان ابتلى بالإساءة صبر" (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، الصفحات ٣٠- ٣١).
٢- أنّ يكون طاهر الملبس ناصع المجلس بارز المرؤة عبير الرائحة ذكي صادق اللهجة جميل البيان لين اللسان طيب الاثارة (اليوزبكي، الوزارة ونشأتها، ١٩٧٠م، صفحة ٣٤).
٣- أنّ يكون أميناً لا يخون.
٤- أنّ لا يكون طمّاعاً حتى لا يرتشي.
٥- أنّ يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وبغضاء.
٦- أنّ يكون فطناً وذلك لكي لا تدلس عليه الامور فيشتبه.
٧- أنّ لا يكون من أهل الأهواء فيؤدي به الهوى الخروج من الحق إلى الباطل.
٨- الحنكة والتجربة يجب توفرها في الوزير لأنّها تأخذه لصحة الرأي والصواب (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٥؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

أنواع الوزارة

وزارة التفويض:

وزير التفويض هو الذي يستوزره الأمّام ويفوض اليه سداد الامور برأيه وانجازها على اجتهاده ويعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الإمامة (الايمان والعدل والعلم والكفاية وسلامة الأعضاء)، ويحتاج إلى شرط فائض على شروط الإمامة وهو أَنْ يكون من أهل الكفاية فيما وكلّ اليه من أمري الحرب والخراج وأَنْ يكون له خبرة بها وعلى معرفة بتفصيلها (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٠؛ يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٩؛ فوزي، ٢٠١٠م، صفحة ١٧٥).

ويشترط في وزارة التفويض شرطان هما عمومًا النظر والنيابة فإن اقتصر على عموم النظر دون النيابة لم تنعقد أيضاً فإذا جمع بينها انعقدت الوزارة والجمع بينهما أَنْ يقول الخليفة "قلدتك ما إلي نيابة عني" (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣١). وصحة تقليد وزير التفويض مقيدة بلفظ الخليفة لأنّها ولاية تحتاج إلى عقد والعقود لا تصح إلاّ بالكلّام الصريح فإن سقط له بالنظر وأذن له فيه لم يتم التقليد كما تعقد له الوزارة باللفظ (يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٩؛ اليوزبكي، الوزارة ونشأتها، ١٩٧٠م، صفحة ٢٨٣؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية،

(الوزارة). ويجوز لوزير التفويض أَنْ يحكم بنفسه ويجوز له النظر في المظالم وتقليد الولاة نيابة عن الخليفة فضلاً عن أنّه له الحق في تدبير أمور الحرب والتصرف بالأموال وتحديد وجهات صرفها (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٣؛ فوزي، ٢٠١٠م، صفحة ١٧٦).

وزارة التفويض كانت تتمتع بسلطات غير محدودة إذ كان الوزير يتولى كلّ شيء يمضيه عن الخليفة الا بأمور ثلاثة هي:

١- ولاية العهد فتكون من حق الخليفة أَنْ يعهد إلى من يرى.
٢- يحق للخليفة أَنْ يعزل من قلده الوزير بينما ليس من حق الوزير أَنْ يعزل من قلده الخليفة.
٣- للخليفة الحق في أَنْ يستعفي الامة من الإمامة وليس للوزير ذلك (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٣).

وزارة التنفيذ:

وهي وزارة تقتصر على تنفيذ ما يقدمه الخليفة فيكون الوزير واسطة بين الخليفة والرعية ينفذ ما يأمره الخليفة به من تقليد الولاة وتجهيز الجيش ووزارة التنفيذ حكمها يكون أضعف من وزارة التفويض وشروطها تكون أقل لأنّ النّظر فيها يكون مقصوراً على رأي الخليفة وتدبيره ولا يشترط فيها الحرية والعلم (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، الصفحات ٣٤ – ٣٥؛ اليوزبكي، الوزارة ونشأتها، ١٩٧٠م، صفحة ٢٨٧)، ويراعي في وزير التنفيذ سبعة شروط هي أَنْ يكون أميناً وصادقَ اللّهجة وقليل الطمع والذكاء والفطنة وأنّ يسلم فيما بينه وبين الرعية من عداوة وأَنْ لا يكون من أهل الأهواء وقد يكون بحاجة إلى الحنكة والتجربة التي تؤدي إلى صحة الرأي ويجوز لوزير التنفيذ أَنْ يكون من أهل الذمة ولا يجوز الوزير التفويض ذلك (يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٣١؛ الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣٠١؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ:

وزارة التفويض يجوز لها مباشرة الحكم والنظر في المظالم ولا يحق لوزارة التنفيذ ذلك ولوزير التفويض يجوز له أَنْ يستبد بتقليد الولاة وليس لوزير التنفيذ ذلك، ويجوز لوزير التفويض الانفراد بتسيير الجيوش وتدبير أمور الحرب ولا يحق لوزير التنفيذ ذلك، ويجوز لوزير التفويض التصرف في أموال بيت المال ولا يحق لوزير التنفيذ ذلك (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٦؛ يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٣٢؛ الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣٠٢).

أمّا الفرق في شروط الوزارتين

١. تُعدّ الحرية معتبرة بوزارة التفويض ولكّنها غير معتبرة في وزارة التنفيذ.
٢. يُعدّ الإسلام معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ.
٣. يُعدّ العلم بأحكام الشريعة الإسلاميةّ والمعرفة بأمري الحرب والخراج معتبر في وزارة التفويض لكّنها تعد غير معتبرة في وزارة التنفيذ (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٦؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

ويجوز للأمام أَنْ يقلد وزيري تنفيذ مجتمعين أو منفردين كذلك يجوز أَنْ يقلد وزيري تفويض مجتمعين لا منفردين، وذلك لأنّ ولايتهما تُعدّ عامة فلو انفرداً لجاز أَنْ يتعارضا ولو تعارضا بينهم في شؤون التقليد والعزل لأصبحت السلطة فوضى ودب فيها الفساد (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٣٧؛ الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣٠٣؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

الدواوين:

الديوان لغة

أصله دوّان " فعوض من احدى الواوين ياء لأنّه يجمع على دواوين " وديواوين (الزبيدي، تاج العروس، ١٩٩٤م، صفحة ج٣٥/ص٣٥؛ المقرئ، صفحة ج١/ص٢٠٤؛ القشقلندي، صفحة ج١/ ص١٢٣). و" الديوان جريدة الحساب ثُمَّ أطلق على الحساب ثم اطلق على موضع الحساب" (المقرئ، صفحة ج١/ ص٢٠٤). وعرفه القلقشندي بأنّه المكان الذي يجلس فيه الكتاب (القشقلندي، صفحة ج١/ ص١٢٣).

اختلفت الآراء حول أصل كلّمة ديوان بين ما يقول أنّها عربيّة وما يقول أنّها أعجمية (فارسية) في الاصل استعملها العرب "والديوان : الكتاب وكلّ مجموع محصل عند العرب من كلّام أو شعر أو غيره فهو ديوان وهو اسم أعجمي" (اللخمي، ١٩٨٨م، صفحة ١٣٤). والديوان بالفارسية هو اسم للشياطين "فسمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالأمور ووقوفهم على الجلي والخفي وجمعهم لما شَذَّ وتفرّق ثُمَّ سُمَّيَ مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان" (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٥٩؛ القشقلندي، صفحة ج١/ ص١٢٤).

وقيل إنّ لفظة ديوان لفظة عربيّة وهذا رأي بعض علماء اللّغة. "والديوان أصله دوّان فعوض من أحدى الواوين لأنّه يجمع على دواوين ولو كانت الياء أصلية لقالوا دياوين وقد دونت الدواوين" قال النحاس: "والمعروف في لغة العرب ان الديوان الاصل الذي يرجع اليه ويعمل بما فيه" يُقال: دونته اي اثبته وهو الأصل الذي يرجع إليه ويُقوي ذلك الكلّام قول ابن عباس: "إذا سألتموني عَنْ شيء مِنْ غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب" (الزبيدي، تاج العروس، ١٩٩٤م، صفحة ج٣٥/ ص٣٥؛ القشقلندي، صفحة ج١/ ص١٢٣).

الديوان اصطلاحا

عرفه الماورديّ بأنّه "موضوع لِحفظ ما يتعلق بِحقوق السُلطة مِنْ الأعمال والأموال ومَنْ يقوم بِها مِنْ الجيوش والعُمال" (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٥٩). وعُرِفَ بأنّه الدفتر الذي يُسجَل فيه اسماء الجيش وأهل العطاء (آبادي، ٢٠٠٥م، صفحة ١١٩٧).

فقد اختلفت الآراء حول سنة إنشاء الديوان فالمشهور أنّ أول مَنْ وضع الديوان وفرض الاعطيات الخليفة عُمر بن الخطاب؛ وذلك على أثر الفتوحات الإسلاميةّ وتوسع موارد الدولة (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٣/ ص٦١٣؛ الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٥٩؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٥)، سنة (١٥هـ/٦٣٦ م) (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٣/ ص٦١٣؛ جاسم، الاستنفار لِلجهاد، ١٩٩٠م، صفحة ٢٧٢). وقيل سنة (١٩هـ/٦٤٠م) (القلقشندي، صفحة ج٣/ ص٣٣٥). وقيل سنة (٢٠هـ/٦٤١م) (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٤/ ص١١٢).

واختلف الناس في سبب وضعه له فعلى رواية مفادها أنّ الخليفة عُمر بن الخطاب استكثر خمسة مائة آلاف درهم التي كان قَدْ قدم بِها أبو هُريرة مِنْ مال البحرين فأخذ رأي الناس بالأمر فأشار عليه رجل مِنْ الحاضرين وقال له: "قد رأيت الأعاجم يدونون ديواناً لهم فدوّن لنا أنتَ ديواناً" (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٥٩؛ القلقشندي، صفحة ج٣/ص٣٣٥؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٥)، وقال آخرون بل سببه أنّ الهرمزان (اليعقوبي، ١٩٦٤م، صفحة ج٢/ ص١٥٠). اشار على الخليفة عمر بن الخطاب بتدوين الديوان لحفظ الأموال (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، الصفحات ٢٥٩ – ٢٦٠؛ القلقشندي، الصفحات ج٣/ ص٣٣٥– ٣٣٦؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٦). وهناك رأي آخر في سبب وضعه للديوان بأنّ الخليفة عمر بن الخطاب بعد أَنْ استشار كبار الصحابة قرر تدوين

الديوان بعد أخذه قول خالد بن الوليد إذ اخبره أنّه رأى في بلاد الشام ملوكاً قد دونوا ديواناً وجندوا جنوداً ففعل عمر ذلك (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٦٠؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٦).

ظهرت الدواوين وتفرعت نتيجة الحاجة الماسة لها من قبل العرب في عملّية التنظيمات العسكريةّ والإداريةّ ولا بُدَّ من التّمييز (الدوري، ٢٠٠٨م، صفحة ١٦١)، بين الدواوين منها ما تكون مركزية يرجع الفضل للعرب في انشاءها فكلّ ما فيها عربيّاً خالصاً (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٣)، منها ديوان الجند المدون باللّغة العربيّة في العراق في كلّ من الكوفة والبصرة (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٦٤؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٧). ومنها المحلية التي عثر عليها العرب المسلمون في البلاد المفتوحة فوجدوا من الحكمة أَنْ يقروا أهلها عليها حتى لا يتفاجئوا وتضطرب عليهم الأمور (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٣).

والأُخرى تُعدُّ إستمراراً للدواوين المحليّة الساسانيةّ والبيزنطيةّ والتي أبقاها العرب على حالها أول الأمر فقد ظلّت تستعمل اللّغات الأجنبية المحلية كالفهلوية في العراق وإيران وفي الشام اليونانية وفي مصر القبطية وعربت في زمن عبد الملك بن مروان (الدوري، ٢٠٠٨م، صفحة ١٦١).

فقد أولى الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان موضوع التعريب اهتماماً خاصاً؛ وذلك بِسبب اختلاف اللُّغات التي كانت تُكتب بِها الدواوين فعزم عبد الملك على الاعتماد على نظام موحد في الدولة العربيّة الإسلاميةّ وقَدْ ترتب على حركة التعريب التي شهدها عصر عبد الملك بن مروان انتشار اللُغة العربيّة والخط العربيّ وازدهار حركة الترجمة مِنْ اللُّغات الأجنبية كاليونانية والفارسية والهندية وبِذلك أصبحت اللغة العربيّة لِساناً حضرياً في جميع أنحاء أمصار الإسلام (سالم، صفحة ٤٠٩).

ديوان الجند:

عرف العقابي ديوان الجند على أنّه السجل الذي يحتوي اسماء المقاتلة وأهلهم وكمية عطاياهم وأرزاقهم بعد ذلك أصبح معناه المكان الذي يُحفَظ فيه السجل، ثُم أصبحت مُهمته فيما بعد "حفظ ما يتعلق بِحقوق السُلطة مِنْ الأعمال والأموال ومَنْ يقوم بِها مِنْ الجيوش والعُمال" (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٥٩؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٥).

ويُعدّ مِنْ أوائل الدواوين التي نشأت في المدينة المنورة وكان عمله يقوم بِتوزيع العطاء على المقاتلة الأولين الذين قاموا بِالفتوحات على المُهاجرين الجُدد الذين هاجروا إلى الأقاليم المُحررة والمفتوحة؛ وذلك كونهم مصدر قوة الدولة ويُعَدُّ الخليفة الراشدي عُمر بن الخطاب أول مَنْ سار على مبدأ تصنيف المُسلمين إلى مراتب حسب القرابة مِنْ النبي مُحمد **(صل الله عليه وآله)** والقدم في الإسلام والجدير بِالذكر أنّ استحداث عُمر لديوان الجند أراد أن يجعل مِنْ العرب أُمة عسكريّة ليوجهها لِلجهاد في سبيل الإسلام (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٦١؛ اليوزبكي، دراسات في النظم االعربية ، ١٩٧٧م، صفحة ١١١؛ جاسم، العقيدة العسكرية ، الصفحات ٢٢٢ – ٢٢٣).

أعُدل الأمام علي (عليه السلام) عَنْ سياسة العطاء المُتمثلة بِالتفضيل التي طُبقت في عهد الخُلفاء السابقين وبدأ بِتطبيق سياسة العطاء على أساس التسوية وقَدْ ذكر الطبريّ أنّ أول فرصة مُنِحت للأمام علي (عليه السلام) لِتطبيق ذلك المبدأ أثناء دخوله البصرة في سنة (٣٦هـ/٦٥٦م) بعد معركة الجمل عندما فرغ الأمام علي (عليه السلام) مِنْ بيعة أهل البصرة "نظر في بيت المال فإذا فيه ستمائة ألف وزيادة فقسمها على مَنْ شهد معه الوقعة فأصاب كلّ رجل مِنْهُم خمسمائة" (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٤/ ص٥٤١).

بعد العصر الراشدي أصبح لِلعطاء فضل كبير في حياة المُقاتلين؛ وذلك لِبُعد العهد بظهور الدين، فضلاً عن توسع الدولة العربيّة الإسلاميةّ التي أصبحت بِحاجة إلى أعداد كبيرة مِنْ المُجاهدين المُتفرغين لِلجهاد خاصّة بعد أَنْ ظهرت عند العرب نزعة الاستيطان واحتراف المِهن الزراعية والصناعية غير الحروب وأيضاً زيادة موارد الدولة المالية لِذا كان على الدولة أَنْ تتحمل معيشة هؤلاء وأهاليهم وسد احتياجاتهم (جماعة، ٢٠٠٨م، صفحة ٣٩؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، الصفحات ٧-٨). وهذا الديوان هو ديوان الجند بِمظهره الأول وسُميَ في ذلك الوقت بِـ(الديوان)؛ وذلك كونه الديوان الوحيد في المدينة (الدوري، ٢٠٠٨م، صفحة ١٦٣).

وبين العقابي أَنّ الذي يؤخذ بِنظر الاعتبار مِنْ أجل تثبيت المُجاهدين في الديوان ثلاث شروط:-

الأول:- الوصف الذي يجوز به إثباتهم.

الثاني:- السبب الذي يستحق به ترتيبهم.

الثالث:- الحال الذي يقدر به عطائهم.

ويُراعي في جواز إثباتهم في الديوان عِدّة أوصاف مِنْها البلوغ والحرية والإسلام وسلامة الجسم مِنْ الآفات المانعة مِنْ المُشاركة في القتال وجاز الماوردي انضمام الأخرس والأصم إلى الديوان وأيضاً الأعرج إذا كان فارساً وله القدرة على القتال (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، الصفحات ٢٦٦-٢٦٧؛ يعلي، ٢٠٠٠، الصفحات ٢٤٠-٢٤١؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٨).

وأمّا تقدير العطاء فيؤخذ بِعين الإعتبار سد الحاجة والكفاية التي تُعد مُعتبرة مِنْ ثلاث أوجه:-

الأول:- عدد أفراد الأُسرة التي يُعيلهم ومقدار حاجتهم مِنْ الأموال.

الثاني:- كمية المال اللازم لِتغطية نفقات تجهيزه مِنْ طعام وسلاح وعلف لِدوابه في أثناء الجهاد.

الثالث:- الزمان والمكان الذي حلَّ فيه المُقاتل مِنْ حال الغلاء والرُخص المعيشي حتّى يتفرغ ويستعد لِلجهاد وعلى هذا الأساس يتم تقدير ما يكفيه مِنْ عطاء لِسد نفقته لِسنة كاملة (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٩٦؛ يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٤٢؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٩). مع الأخذ بِنظر الاعتبار في زيادة العطاء لِكلّ مُقاتل بِصورة مُستمرة كلّما حصلت زيادة في موارد بيت المال (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، صفحة ٢٩٦؛ يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٤٢)(جاسم، الفكر الاقتصادي، صفحة ٩).

ويكون وقت استحقاق العطاء مُحدد عند الجيش وهو مُعتبر بِالوقت الذي تستوفي فيه حقوق بيت المال فإن كانت تستوفى في (وقت واحد) مِنْ السنة جعل العطاء في رأس كلّ عام وإن كانت تستوفي في (وقتين) جعل العطاء في كلّ عام مرتين، وأَنْ كانت تستوفي كلّ شهر جعل العطاء في كلّ شهر وذلك ليكون المال مصروفًا إليهم عِنْدَ حصولهم فلا يحجز عَنْهُم إذا إجتمع المال وكذلك لا يُطالبون به إذا تأخر وكانت لهم المُطالبة به كالديون المُستحقة ولكن حجب العطاء عَنْ المُقاتلين لا يجوز إلّا في حالة رفضهم لِلخروج إلى الجهاد بِغير عذر أو يُطلبون شطب اسمهم مِنْ الديوان بِكامل إرادتهم أَنْ كان مِمَنْ يستغن عَنْهُم وإلّا لم يجز لهُم ذلك لأنّه قد يحتاج إلى بطولتهم ورأيهم وتدبيرهم إنّ كانوا مِمَنْ لديهم خبرة وتجربة ولِلمُجاهدين الحقّ في المُطالبة بِتعويض مَنْ قُتلَت دابته أثناء الحرب أو استهلك سلاحه إذا لم يكن يدخل في تقدير عطائه وكذلك الحال لِمَنْ جرد لِسفر أُعطيَ نفقة سفره وإذا توفي أحدهم أو قُتِل استحق ورثته عطاءه بِوصفه دين لِورثته في بيت المال (الماوردي، الاحكام السلطانية ، ١٩٨٩م، الصفحات ٢٦٩-٢٧٠؛ يعلي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٤٣؛ جاسم، الفكر الاقتصادي، الصفحات ٩-١٠) .

ديوان الرسائل:

ويعد الدائرة الرسمية التي لها الحقّ في الإشراف على مُراسلات الخليفة الداخليّة والخارجيّة، وكلّ ما يتعلّق بِالشؤون السياسيةّ مرة والشؤون الاقتصادية مرة أُخرى (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٤). روى القلقشندي أنّ ديوان الرسائل "أول ديوان وُضِعَ في الإسلام؛ وذلك أنّ النبي (I) كان يُكاتب أُمراءه وأصحاب سراياه مِنْ الصحابة وكتب إلى مَنْ قرب مِنْ الملوك الأرض يدعوهم إلى الإسلام" (القشقلندي، صفحة ج١/ ص١٢٥). وكان صاحبهُ يتولى مُهمة إذاعة المراسيم والبراءات إضافة إلى تحرير الرسائل السياسيةّ ومِنْ ثُم يتم ختمها بِخاتم الخلافة (حسن، النظم الاسلامية، صفحة ١٧٧).

في العصر الراشدي لم يكن لِهذا الديوان أي وجود وإنما أُستُحدِثَ في العصر الأموي أيام معاوية بن أبي سُفيان، وكان هذا الديوان يُشرف على الرسائل الموجهة مِنْ الخليفة إلى عُماله وقَدْ تعدت اختصاصاته بِمرور الزمن وتزايد عدد العاملين فيه فكان بعضهم يقوم بِالإنشاء والبعض الآخر يُساعد في التلخيص والتبيض، كما وأصبح لِهذا الديوان محفوظات خاصّة يتولى الإشراف عليها موظف خاص يُعرف بِالخازن فكانت أُصول المُراسلات نسخها يُنظم في سجلات أو ملفات خاصّة تُعرف بالأضابير توضع عليها بطاقات توضح مُحتوياتها لِيسهل استخراجها والرجوع إليها (ماجد، تاريخ الحضارة الاسلامية ، ١٩٩٦م، الصفحات ٣٦-٣٧؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة). كان الخُلفاء الأمويون يُخولون أمر ديوان الرسائل إلى الكاتب لكن في العصر العباسي وقعت مُهمة إدارة ديوان الرسائل إلى الوزير (الرفاعي، ١٩٧٣م، صفحة ٨٣).

ديوان الخاتم:

أَنشأ ديوان الخاتم الخليفة الأموي معاوية بن أبي سُفيان (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ٢٢)، ويعد مِنْ أكبر دواوين الحكومة وكان يُحفَظ هذا الديوان في مكان آمن بعد أَنْ يتم حزمه بِخيط وختمه بِالشمع الأحمر بِخاتم صاحب الديوان وهو ما يُعرف في وقتنا الحاضر (بالأرشيف) والسجلات والأضابير (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٥؛ حسن، تاريخ الاسلام السياسي ، ١٩٩٦م، صفحة ج١/ ص٣٦٥).

يرجع السبب الذي دفع إلى إنشاء ديوان الخاتم أنّ معاوية أرسل رجل إلى زياد بن أبيه عامله على العراق بِمائة ألف درهم وغير الرجل المبلغ مِنْ مائة إلى مائتين؛ لأنّ الكُتب كانت ترد غير مختومة فلما رفع زياد إلى معاوية الحساب تنبه إلى هذه المُغالطة في العدد وقال: "ما أحلته إلا بِمائة ألف" بعد ذلك استرجع الرجل المائة ألف ووضع على أثر ذلك ديوان الخاتم فأصبحت التوقيعات ترد مختومة (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ٢٢؛ الطقطقي، صفحة ١٠٧). علماً أنّ ختم الرسائل والوثائق قَدْ عُرِفَ قبل ذلك روى البلاذري عن أنس بن مالك يقول: "لما أراد رسول الله عليه وسلم أَنْ يكتب إلى ملك الروم قيل له أنّهم لا يقرأون الكتاب إلّا أَنْ يكون مختومًا" فعلى أثر ذلك اتخذ **(صل الله عليه وآله)** خاتمًا مِنْ فضة نقش عليه مُحمد رسول الله فختم به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان (البلاذري، ١٩٨٣م، الصفحات ٤٤٧ – ٤٤٨). روى قدامة بن جعفر انّ زياد بن أبيه أول مَنْ إستأنف ديوان الخاتم ورسم ذلك الرسم في الإسلام (قدامة، ١٩٨١م، صفحة ٥٥).

وظل ديوان الخاتم معمولًا به باعتباره مِنْ الدواوين الكبيرة إلى أواسط الدولة العباسيّة ثُم بعد ذلك أُلغي العمل به؛ وذلك لِتحول الأعمال إلى الوزراء والسلاطين (الطقطقي، صفحة ١٠٧؛ الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٥). وفي العصر العباسي حلَّ ديوان التوقيع محل ديوان الخاتم ففي عهد الرشيد تولى جعفر البرمكي رئاسة ديوان التوقيع وسميت الأوامر الصادرة عن هذا الديوان بالتوقيعات (الرفاعي، ١٩٧٣م، صفحة ٨٦؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة

الإسلامية، (الوزارة). وختم صاحب الديوان يقابل في وقتنا الحالي أمانة سر ديوان الدولة (اليوزبكي، دراسات في النظم االعربية ، ١٩٧٧م، صفحة ١١٤).

ديوان النفقات

يتولى هذا الديوان العمل في ديوان الجيش (قدامة، ١٩٨١م، صفحة ٣٣). ويتولى مهمة صرف كلّ ما ينفق على عملية تسليح الجيش من آليات ومعدات ورواتب وملابس الجنود اضافة إلى الإدارة المركزيةّ التي توزع مواقف الدولة على مختلف الدوائر (الرفاعي، ١٩٧٣م، الصفحات ٨٩ – ٩٠؛ اليوزبكي، دراسات في النظم االعربية ، ١٩٧٧م، صفحة ١١٤). وذكر الجهشياري أنّ سليمان بن عبد الملك أول من ذكر ديوان النفقات "وكان يكتب على النفقات وبيوت الأموال والخزائن والرقيق عبد الله بن عمرو بن الحارث" (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ٣٥).

ديوان البريد

البريد في اللّغة هو مسافة تقدر اثنا عشر ميلاً (الطقطقي، صفحة ١٠٦؛ القشقلندي، صفحة ج١٤/ ص٤١١). واصطلاحاً أَنْ يضع الخيل على طول الطريق فإذا وصل صاحب الأخبار إلى مكان وتعب فرسه ركب فرساً غيرة وجعل فرسه يستريح وهكذا في كلّ مكان يصل اليهِ حتى يصل بسرعة (الرفاعي، ١٩٧٣م، صفحة ٩١). وكان هذا الديون ينظم الاتصالات وطرق النقل بين العاصمة ومقاطعات الدولة وذلك لنقل الأخبار السياسيةّ والإداريةّ والدينيةّ من مكان إلى اخر (حسن، النظم الاسلامية، صفحة ٢١٥؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

وديوان البريد لفظ عربيّ عند الخليل بن أحمد في حين ذهب آخر إلى كونه فارسي مُعرب (القشقلندي، صفحة ج١٤/ ص٤١٢). وعرف البريد في العصر الجاهلي عند الفُرس والروم ويعد معاوية بن أبي سُفيان أول مَنْ وضعه في الإسلام وأحكم أمره عبد الملك (العسكري، ١٩٨٧م، صفحة ٢٣٧؛ القشقلندي، صفحة ج١٤/ ص٤١٣). في حين تذكر الأحداث التاريخية عَنْ النبي مُحمد **(صل الله عليه وآله)** إرساله لِلكُتب إلى الملوك والأُمراء في البلاد المُجاورة يدعوهم إلى الإسلام وفي العصر الراشدي وبعد الفتوحات الإسلاميةّ واتساع رُقعة الدولة كان الخُلفاء في اتصال مُستمر مع الولاة (الرفاعي، ١٩٧٣م، صفحة ٩٢؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة). وكان لِولاة البريد في خلافة المنصور العباسي دور كبير في أداء أعمالهم وتقديم المُساعدة لِصاحب البريد في مُختلف الولايات ذكر الطبري: "إنّ ولاة البريد في الآفاق كلّها كانوا يكتبون إلى المنصور أيام خلافته بسعر كلّ مأكول وبِكلّ ما يقضي به القاضي في نواحيهم وبِما يعمل به الوالي وبِما يرد بيت المال مِنْ المال وكلّ حدث وكانوا إذ صلوا المغرب يكتبون إليه بِما كان في كلّ ليلة" (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٨/ ص٩٦). وتتمثل مهمة صاحب البريد بِكونه واسطة بين الولاة والخليفة يقوم بِنقل أوامر الخليفة إلى الولاة، وبِالعكس بِنقل أخبارهم وتتعدى مُهمته مراقبة توزيع المكاتبات الرسمية إلى إرفاد الخُلفاء بِكلّ الأحداث والأخبار التي يأتي بِها أعوانه المُنتشرين في مُختلف الأقاليم إضافة إلى حفظ الطُرق وحمايتها مِنْ قطاع الطُرق والجواسيس وهو بِعمله هذا يشبه نظام المُخابرات (الرفاعي، ١٩٧٣م، صفحة ٩٣).

بقى حمام الزاجل مستعملاً في عملية نقل الرسائل حتى عهد الخليفة المُستعصم إلّا أنّ ديوان البريد يقوم بِنقل الرسائل الخاصّة بأعمال الدولة لا لنقل رسائل الجمهور وتقع على صاحب البريد مسؤولية مراقبة العمال والتجسس على الأعداء فضلاً عن قيامه بالأعمال التي يقوم بها رئيس المخابرات في وزارة الدفاع في وقتنا الحاضر (حسن، تأريخ الإسلام السياسي، ١٩٩٦م، صفحة ج٢/ ص٢١٩؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة). فالوليد بن عبد الملك استعمله لنقل الفسيفساء من القسطنطينية إلى دمشق (القشقلندي، صفحة ج١٤/ ص٤١٣).

ديوان المستغلات :

ويطلق عليه تسمية أخرى ديوان الإيرادات المتنوعة المتمثلة بالموارد غير المنقولة مثل الأراضي والعمارات والأبنية الحكومية وكلّ ما يعود للدولة من أملاك عامّة (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٤؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

ديوان الخراج :

هو كلّ ما يرد إلى بيت المال من جباية وكلّ ما يفرض على كلّ مسلم من عطاء وتقع علية مسؤولية تنظيم الخراج ومشاكلّه وكلّ ما يتناسب مع روح العصر الجديد (حسن، النظم الاسلامية، الصفحات ٢٢٣ – ٢٢٤).

ديوان الطراز:

هو الديوان الذي تتمثل مهمته بالمصانع التي تقوم بإنتاج الأزياء الرسمية والاعلام في الحرب اضافة إلى الشارات والشعارات في كلّ الاحوال الرسمية التابعة للدولة (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٥؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة). وقد بنى الخلفاء دوراً لِنسج ملابسهم في دار الخلافة والقائم عليها يُطلق عليه (صاحب الطراز) وكانت مُهمته النظر في أُمور الصياغ والحاكة والإشراف على أعمالهم ويجري عليهم أرزاقهم وتطورت هذه الدور في العهدين الأموي والعباسي (حسن، النظم الاسلامية، صفحة ١٧٣).

ديوان الفض:

بين العقابي أنّ مهمته تتمثل في فضّ الرسائل التي تتوارد إلى دواوين الدولة وهو ما يُطلق عليه في وقتنا الحاضر بِـ (الواردة) في دوائر الدولة (قدامة، ١٩٨١م، صفحة ٥٨؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

وتطورت الدواوين في العصر العباسي وكان أبرز ما حدث مِنْ تطورات في هذا العصر هو استعمال ديواناً عُرِفَ بِديوان (الصادرات) وذلك لِحفظ مَنْ صودرت أموالهم في عصر الخليفة أبو جعفر المنصور ويرجع السبب في إنشاء هذا الديوان في عهد المنصور إلى كثرة مَنْ صودرت أموالهم في عصره وأيضاً أنشئ ديوان الأزمة في عهد الخليفة المهدي وكانت مهمته تتمثل بالإشراف على أعمال الدواوين الكبيرة وكأنّها دواوين مُحاسبة (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٦).

وفي خلافة الرشيد أنشئ ديوان الضياع ومُهمته تتمثل بِالنظر في إدارة ضياع الخليفة الخاصّة به وضياع عائلته وهي ضياع واسعة الإنتشار في أنحاء مُختلفة مِنْ الإمبراطورية (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ١٥٠؛ الدوري، ٢٠٠٨م، صفحة ١٧٤).

واستُحدِث أيضاً في خلافته ديوان الصوافي وهي الأراضي التي تملكها الخزينة الرسمية والمقصود هنا بالخزينة الرسمية خزينة الخليفة التي جعلها لنفسه (الصالح، ١٩٧٣م، صفحة ٣١٧). وديوان الاستخراج الذي برز في العصر العباسي الثاني وكان عبارة عن دائرة رسمية انطلقت إلى تعقب أخبار الوزراء والكتاب والحُجاب والعمال والولاة المتهمين بالرشوة وذلك لإحصاء أعدادهم وأوضاعهم ثم يتم تصدير أموالهم التي جمعوها من الحرام وذلك بأمر من الخليفة (الصالح، ١٩٧٣م، الصفحات ٣١٧–٣١٨؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

وديوان الأزمة وهو يشبه (ديوان المحاسبة في الوقت الحاضر) وتقع ضمن اختصاصات صاحب ديوان الأزمة جمع الضرائب النوعية المعروفة بالمعادن وكانت تجمع لرجل يضبطها بزمام يكون له على كلّ ديوان ثم يولي على كلّ منها رجلاً (حسن، تأريخ الإسلام السياسي، ١٩٩٦م، صفحة ج٢/ ص٢١٨). وفي سنة (١٦٢هـ/ ٧٨٧م) استحدث المهدي

العباسي دواوين الأزمة (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ٩٣)، وتتمثل مهمته في الإشراف على الدواوين الكبيرة وما تقوم به من أعمال وذكر الطبري أنّ عمر بن بزيع النعمان أول من عمل ديوان الأزمة وذلك في خلافة المهدي العباسي فاتخذ دواوين الأزمة ولي كلّ ديوان رجلاً (الطبري، ١٩٦٠م، صفحة ج٨/ ص١٤٢؛ جاسم، محاضرات دراسات عليا تاريخ الحضارة الإسلامية، (الوزارة).

وفي سنة (١٦٨هـ/ ٧٨٤م) استحدث المهدي ديوان يشرف على دواوين الازمة ويتولى اعمالها عرف بديوان زمام الأزمة والذي انتشر بين الولايات (الجهشياري، ١٩٨٨م، صفحة ١٠٦).

وذكر العقابي أيضاً ديوان التركات المشرف على الأرث وأموال من لا وراث له وديوان الابنية الذي يشرف على أعمار وحفظ عقارات الدولة وديوان بيت المال الذي يتولى الاشراف على ما يرد بيت المال من الأموال وما يخرج من وجوه ذلك من النفقات وديوان الجهبذة في عصر المأمون ومهمته تدقيق حسابات بيت المال وهو ما يعرف بديوان الصيرفة (جاسم، مُحاضرات دراسات عُليا، جامعة واسط، قسم التأريخ دكتوراه، دراسات في تأريخ الحضارة الإسلامية (الوزارة).

خلاصة البحث:

يتضح من خلال البحث عدة نقاط جوهرية ورئيسية فيه واستنتاجات لا يمكن التغافل عنها وهي:

١- أنّ الاستاذ الدكتور عطا سلمان موسوعة علمية كبيرة ذو علم واسع فقد تناول في بحوثه ومؤلفاته جوانب متعددة من الحضارة والنظم الإسلاميةّ (السياسة – الإدارية – المالية – القضائيةّ – العسكريةّ) وحاول أنّ يكون سلسلة مترابطة متكاملة عن هذه النظم لذلك تناول في بحوثه ومؤلفاته جوانب متعددة من هذه النظم التي انبرى فيها كاشفاً عن ما يأتي:-

٢- ان هذه النظم هي التي نظمت المجتمع وقادته إلى تحقيق اهدافه العليا.

٣- ساعُدَّتْ النظم الإسلاميةّ في بناء الدولة في مختلف مؤسساتها وزرع روح الثقة والمحبة والعدل والمساواة بين رعاياها وذلك عن طريق أزاحه المظالم بينهم ومعرفة الصالح من هذه النظم الذي ينصب في مساعدة المجتمع والدولة ومعرفة المسيء منها الذي يهدم كيان هذه الامة ولا يخدم مسيرتها.

٤- استمدت هذه النظم من وحي الإسلام وتعاليمه السمحة التي تضمن للجميع الرخاء والحياة السعيدة ما دام المجتمع العربيّ يتقيد بروح الإسلام وهو دين جاء بنظام مكتمل مترابط استوعب كلّ نواحي الحياة.

٥- الغرض من هذه النظم بناء مجتمع إنساني لا يدنسه شيء مجتمع القيم السامية والأخلاق العالية الكريمة.

٦- عُدَّتْ النظم المالية والإدارية من أهم موارد الدولة الرئيسية.

٧- جاءت اهتماماته بالنظم القضائيةّ كونها تحقق المساواة والحق والعدل اضافة إلى أهميتها البالغة في تطبيق مفاهيم الشريعة الإسلاميةّ وحلّ مشاكلّ الناس وفضّ المنازعات.

٨- عالج دكتور عطا النظم الاسلامية في كتاباته بأسلوب مبني على الادلة التاريخية وابداء رأيه فيها ولهذا السبب لم اوجه أي انتقاد له خلال بحثي لان اراءه جاءت بنفس ما اردت طرحه فحصل توافق بيننا في الآراء.

فقد كانت دراسة الدكتور عطا للنظم الإسلاميةّ وفق رؤية علمية بعيدة عن الانتماءات العقائدية والدينية استعرض كلّ الآراء الايجابية والسلبية وفق رؤية تاريخية وذلك من خلال المصادر الرئيسية للنظم الإسلاميةّ، كما أنّه اعتمد على المصادر والمراجع الإسلاميةّ والأجنبية في محاولة منه لوضوح الصورة وإعطاء المظهر الحقيقي للمادة التي تناولها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً:- المصادر والمراجع

١- المصادر الأولية

- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م).

١- فتوح البلدان، علق عليه: رضوان محمد رضوان، د. ط، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م).

- ابن جماعة الحموي، بدر الدين محمد بن إبي أسحاق (ت ٨٣٣هـ / ١٣٣٣م).

٢- مستند الأجناد في آلات الجهاد ومختصر في فضل الجهاد وفضائل الرمي في سبيل الله، تحقيق: اسامة ناصر النقشبندي، ط١، دار الوثائق، (دمشق ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨م).

- الجهشياري، ابو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ / ٩٤٢م).

٣- الوزراء والكتاب، قدم له: حسين الزين، د. ط، دار الفكر الحديث، (بيروت - لبنان ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م).

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م).

٤- مقدمة ابن خلدون، ط٣، (بيروت ١٩٠٠م).

- الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ / ١٣٤٧م).

٥- سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٩ وط١١، مؤسسة الرسالة، (بيروت - لبنان - ١٤١٣ هـ /١٩٩٣م).

- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م).

٦- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، د. ط، دار الفكر، (بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م). ج٣٥، تحقيق: مصطفى حجازي، ط١، التراث العربيّ، (الكويت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).

- الصابي، ابي الحسن الهلال بن المحسن الصابي (ت ٤٤٨ هـ/ ١٠٥٦م).

٧- (الوزراء) أو (تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، د. ط، مكتبة الاعيان، (د. م - د. ت).

٨- رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، د.ط، دار الرائد العربيّ، (بيروت - لبنان د.ت).

- الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٣٣٨م).

٩- تاريخ الامـــم والملوك (تاريخ الطبري)، تحقيق: ابو الفضل ابراهـــيم، ط٢، دار المعـــارف، (مصر ١٩٦٠م - ١٩٦٩م - ١٩٧٦م).

- ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩ هـ / ١٣٠٩م).

١٠- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلاميةّ، د. ط، دار صادر، (بيروت د. ت).

- العسكري، ابي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م).

١١- الاوائل، تحقيق: محمد السيد الوكيل، ط١، دار البشير، (طنطا - المنصورة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧م).

- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ/ ١٤١٤م).

١٢- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة، (بيروت - لبنان ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

- قدامه، قدامه بن جعفر (٣٢٨هـ/ ٩٤٠م).

١٣- الخراج وصناعة الكتاب، تحقيق: محمد حسين الزبيدي، د. ط، دار الرشيد (الجمهورية العراقية ١٩٨١ م).

- القلقشندي، ابي العباس أحمد (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م).

١٤- صبح الاعشى في صناعة الأنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، د. ط، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان د. ت).

١٥- مأثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار احمد فرج، د. ط، عالم الكتب، (بيروت د. ت).

- اللخمي، ابن هشام (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م).

١٦- شرح الفصيح، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، ط١، دار الكتب والوثائق، (بغداد، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م).

- الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠هـ / ١٠٨٥م).

١٧- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: أحمد مبارك البغدادي، ط١، مكتبة دار ابن قتيبة، (الكويت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م).

- المسعودي، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ / ٩٥٧م).

١٨- مروج الذهب ومعادن الجوهرة، ط١، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، (صيدا - بيروت ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥م).

- المقري، أحمد بن محمد بن علي (ت٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م).

١٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، ط٢، دار المعارف، (القاهرة د. ت).

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الافريقي (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م).

٢٠- لسان العرب، د. ط، دار صادر، (بيروت د. ت).

- اليعقوبي، أحمد بن أسحاق بن جعفر (ت بعد ٢٩٢هـ / بعد ٩٠٥م).

٢١- تاريخ اليعقوبي، علق عليه السيد: محمد صادق بحر العلوم، د. ط، مكتبة الحيدرية (النجف ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤م).

- ابو يعلى، محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م).

٢٢- الاحكام السلطانية والولايات الدينية، د. ط، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠م).

٢- المراجع الحديثة

٢٣- ضحى الإسلام، د. ط، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (مصر - القاهرة د. ت).

- البكري، عادل

٢٤- تاريخ الكوت، د. ط، مكتبة يوسف للنشر، مطبقة العاني، (بغداد ١٩٦٧م).

٢٥- الفكر الاقتصادي عند الماوردي في كتاب الاحكام السلطانية والولايات الدينية، ط١، الناشر وحدة الدراسات والبحث في الجامعة الإسلاميةً (النجف الاشرف ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

٢٦- العقـيدة العسكريةً عند العــرب المسلمين، ط١، طباعة ونشــر تموز، (دمشق، ٢٠١٣م).

- حسن، ابراهيم حسن

٢٧- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط١٤، دار الجيل ومكتبة النهضة المصرية (بيروت - القاهرة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

- حسن، ابراهيم حسين وحسن، علي ابراهيم

٢٨- النظم الإسلاميةّ، د. ط، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة د. ت).

- الدوري، عبد العزيز

٢٩- النظم الإسلاميةً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربيّة، (بيروت ٢٠٠٨م).

- الرفاعي، انور

٣٠- النظم الإسلاميةً، د. ط، دار الفكر، (دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م).

- الزبيدي، ماجد ناصر

٣١- معجم العشائر العراقية، د. ط، دار المحجة البيضاء، (د. م. ١٤٢٥هـ).

٣٢- دراسات في تاريخ العرب (تاريخ الدولة العربيّة)، د. ط، مؤسسة شباب الجامعة (دم.د.ت).

- الصالح، صبحي

٣٣- النظم الإسلاميةً نشأتها وتطورها، ط١، منشورات الشريف الرضي، (ايران ١٣٧٥هـ/ ١٤١٧م).

- سالم، عبد العزيز

٣٤- دراسات في تاريخ العرب (تاريخ الدولة العربيّة)، د. ط، مؤسسة شباب الجامعة (دم.د.ت).

- فوزي، فاروق عمر

٣٥- تاريخ النظم الإسلاميةّ (دراسة لتطور المؤسسات المركزية في الدولة في القرون الإسلاميةّ الأولى)، ط١، دار الشروق، (عمان ٢٠١٠م).

- ماجد، عبد المنعم

٣٦- تاريخ الحضارة الإسلاميةّ في العصور الوسطى، ط٧، مكتبة الانجلوا المصرية، (القاهرة ١٩٩٦م).

- متز، أدم

٣٧- الحضارة الإسلاميةّ في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، د. ط، مركز القومي للترجمة، (القاهرة - ٢٠٠٨م).

- اليوزبكي، توفيق سلطان

٣٨- دراسات في النظم العربيّة والإسلاميةّ، د. ط، كلّية الآداب، (جامعة الموصل- ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م).

ثانياً: - الرسائل والاطاريح والبحوث

- جاسم، عطا سلمان العقابي

٣٩- الاستنفار للجهاد والأستجابة له في الدولة العربيّة الإسلاميةّ حتى نهاية القرن الثالث الهجري، د. ط، أطروحة (جامعة بغداد - كلّية الآداب)، اشراف: فاروق عمر فوزي، (بغداد، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠م).

٤٠- العقـيدة العسكريةّ عند العــرب المسلمين، ط١، طباعة ونشــر تموز، (دمشق، ٢٠١٣م).

- السويطي، محمد حسين علي

٤١- عطا سلمان العقابي ومنجزه في كتابة التاريخ الاسلامي وفلسفة احداثه، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الاول لتوثيق المنجز المعرفي لمثقفي واسط٢٠٢٢، جامعة واسط/كلية التربية للعلوم الانسانية.

- اليوزبكي، توفيق سلمان

٤٢- الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية (١٣٢ - ٤٤٧هـ)، د. ط، رسالة ماجستير (جامعة عين شمس - كلّية الآداب، القاهرة، مطبعة الارشاد، (بغداد ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠م).